

## الفصل السادس

---

# النظم الإعلامية



## ١ - النظام الإعلامي

رغم أن الظاهرة الإعلامية قديمة قَدَم المجتمع الإنساني نفسه، إلا أن الإعلام كمادة للدراسات العلمية الأكاديمية لم يعرف تقريباً إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لذلك فليس غريباً أن يتأخر الاهتمام بدراسة النظم الإعلامية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأ التركيز على تحليل الأنظمة الإعلامية بشكل عام والأنظمة الصحفية بشكل خاص، وذلك بهدف اكتشاف المعايير التي يمكن عن طريقها التفرقة بين النظم، وكان من الطبيعي أن ينطلق البحث ساعياً إلى إدراك العلاقة بين أنظمة الإعلام وأنظمة الحكم التي تعمل في ظلها، حيث تبين أن الأنظمة الإعلامية تعكس فلسفة الحكم، ومن ثم فهي امتداد طبيعي للنظام السياسي في أي مجتمع، أو بتعبير آخر هي الوجه الآخر لهذا النظام؛ ذلك أن النظامين السياسي والإعلامي هما وجه العملة الظاهران للنظام الاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع إنساني.

وفي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك من يستطيع أن ينكر عملية التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام والنظام السياسي ولكن السؤال الذي لم يكن قد تمت الإجابة عنه بعد هو الكيفية التي يتم بها هذا التأثير؟

وقد بدأت المحاولات الجدية للإجابة عن هذا السؤال في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، واتخذت محاولات الإجابة أشكالاً متعددة لعل أبرزها الجهود التي سعت لصياغة نظريات تفسر العلاقة بين الإعلام والسلطة، خاصة أن هذه الفترة شهدت سعيًا محموداً لإقامة بناء متكامل لعلم الإعلام وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أبرز مظاهرها السيل

المنهمر من النظريات أو "النماذج" التي حاولت أن تحلل وتفسر الظواهر الإعلامية. ومن أشهر النظريات أو النماذج التي عاجلت العلاقة بين الإعلام والسلطة، تلك المسماة بنظريات الصحافة الأربع، ومن المهم أن نشير إلى أن كلمة صحافة Press كانت في ذلك الوقت لا تقتصر، من حيث المفهوم، على الصحافة المكتوبة وحدها إنها كانت تعنى أيضاً الصحافة المسموعة والمرئية، لذلك فالمقصود في حقيقة الأمر بنظريات الصحافة الأربعة هو نظريات الإعلام الأربع، وقد قام بوضع هذه النظرية ثلاثة من أهم علماء الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت وهم: فرد سيبرت وشيودور بترسون ووليور شرام، ومن المهم أن نلاحظ أن معظم خبراء وعلماء الإعلام في تلك الفترة، أى فترة نشأة علم الإعلام والاتصال، جاءوا من تخصصات علمية أخرى، وكان أكثرهم قادمين من تخصصين اثنين وهما علم السياسة وعلم الاجتماع، كما هو الشأن في العلماء الثلاثة الذين وضعوا (نظريات الصحافة الأربع).

لقد تمت صياغة هذه النظرية في عام ١٩٥٦م وطرحت للنقاش في أكثر من محفل علمي ولكنها لم تظهر في كتاب إلا في عام ١٩٦٣م حمل اسم نظريات الصحافة الأربع، وصدر عن جامعة الينوى، ومن يومها أصبحت هذه النظرية من كلاسيكيات علم الإعلام، وتقوم فكرة الكتاب على وجود أربع نظريات للصحافة والإعلام أولها نظرية السلطة والثانية النظرية الليبرالية والثالثة النظرية الشيوعية والرابعة نظرية المسؤولية الاجتماعية.

وبالنسبة للنظرية الأولى، وهى نظرية السلطة (Authoritarian) فتقوم على أساس سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، فالإعلام وفق هذه النظرية موجه من الحكومة، وهو أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام، وغالباً لا يتمتع هذا الإعلام بأية حرية، وإذا وجدت فإنها تكون بالقدر الذى تسمح به الحكومة، وأن اشتغال المواطن بالعمل الإعلامى منحة من السلطة الحاكمة ويترتب عليها التزام بالترويج لهذه السلطة والدفاع عن سياساتها ومصالحها.

أما النظرية الليبرالية (Libertarian) فتقوم على استقلال وسائل الإعلام عن

السلطة الحاكمة، وأن تتمتع هذه الوسائل بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها من خارجها.

والإعلام وفق النظرية الشيوعية (Soviet - Communist) ظاهرة طبقية وهى تنطلق من نقد المفهوم الليبرالى لحرية الإعلام، حيث ترى أن حرية الإعلام الليبرالى هى حرية الطبقة البرجوازية التى تملك وسائل الإعلام وليست حرية المواطنين المستغلين من قبل هذه الوسائل، وبالتالي فالإعلام ظاهرة ملتزمة تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة، وأن الإعلاميين يقومون بنشاطهم باعتبارهم جزءاً من طبقة معينة أو يمثلون هذه الطبقة، وعلى هذا الأساس فالإعلام فى ظل النظرية الشيوعية يرفض كافة أشكال الملكية الفردية لوسائل الإعلام، ويقدم بديلاً عنها الملكية الاجتماعية لهذه الوسائل ممثلة فى الحزب والحكومة والمنظمات الجماهيرية.

أما نظرية المسئولية الاجتماعية (Social Responsibility) فتقوم على محاولة إيجاد التوازن بين حرية وسائل الإعلام من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، وهو ما يتمثل فى الحرية المسئولة لوسائل الإعلام فى المجتمع الحديث<sup>(١)</sup>.

وقد تعرضت نظريات الصحافة الأربع فيما بعد لانتقادات كثيرة، كذلك فقد قام البعض بتطويرها سواء بالإضافة إليها أو الحذف منها، ومن أهم المحاولات فى انتقاد هذه النظرية ما قام به كل من جون ميريل ورافل لوتشتاين فى كتابهما (الإعلام وسيلة ورسالة) حيث توصلا إلى قناعة بأن النظريات الأربع للصحافة تفتقر إلى المرونة اللازمة لوصف وتحليل كافة أنظمة الصحافة والإعلام الموجودة اليوم، واقترح لوتشتاين نموذجاً معدلاً لنظريات الصحافة الأربع يقوم على عنصرين: الأول ملكية وسائل الإنتاج، والثانى فلسفات وسائل الإعلام، وبالنسبة للعنصر الأول يقرر وجود ثلاثة أنواع من الملكية وهى الملكية الخاصة لوسائل الإعلام والملكية الحزبية والملكية الحكومية، أما بالنسبة للعنصر الثانى فيقرر وجود ست نظريات أو فلسفات للإعلام وهى النظرية السلطوية والنظرية السلطوية الاجتماعية والنظرية الليبرالية، والنظرية الليبرالية والنظرية الاجتماعية المركزية.

ويلاحظ أن لونشتاين لم يدخل أى تعديل على مفهومى السلطوية أو الليبرالية، وأطلق على النظرية الشيوعية اسم السلطوية الاجتماعية، كذلك أطلق على نظرية المسئولية الاجتماعية اسم الليبرالية الاجتماعية، أما الإضافة الوحيدة له فهى تلك النظرية التى سماها (الاجتماعية المركزية) وهى فى مضمونها تقوم على فكرة أن التدخل الاجتماعى لازم لفتح قنوات الاتصال فى المجتمع، وأن ذلك يمكن أن يتحقق عبر الملكية العامة أو الحكومية لوسائل الاتصال.

ومن المحاولات المهمة لتفسير العلاقة بين الإعلام والسلطة، تلك التى قام بها كل من دافيسون وبولاندو وفريدريك فى كتابهما: (وسائل الاتصال: النظام والتأثير (Mass Media: System and Effects).

حيث قالوا بوجود ثلاثة أنظمة إعلامية وهى النظام الإعلامى الديمقراطى وهو يتركز فى الأساس فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، والنظام الإعلامى الشيوعى وهو يتركز فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا والصين (الكتاب ظهر فى عام ١٩٧٨م عندما كان الاتحاد السوفيتى قائماً) والنظام الإعلامى التنموى وهو ينتشر فى غالبية دول العالم الثالث<sup>(١)</sup>.

ومن التصنيفات المبتكرة للأنظمة الإعلامية، ذلك التصنيف الذى قدمه رولاندز الذى عمل رئيساً لتحرير جريدة التايمز اللندنية وتفرغ فى سنواته الأخيرة لإدارة معهد التدريب الصحفى لمجموعة التايمز وقام بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية وقضى بها عاماً درس خلاله الإعلام الأمريكى من الداخل وعاد إلى انجلترا ليضع كتاباً مهماً بعنوان (الإعلام والتغيير Communication and Change) انتهى فيه إلى القول بوجود نظامين إعلاميين فقط وهما: نظام إعلامى تسيطر عليه الحكومة، ونظام إعلامى مستقل عن سيطرة الحكومة<sup>(٢)</sup>.

وبصرف النظر عن مدى الاختلاف أو الاتفاق مع النظريات أو التصنيفات السابقة للعلاقة بين الإعلام والسلطة فإن ما يهمنا بالفعل هو إدراك درجة تبعية وسائل الإعلام للسلطة ومدى استقلالها الفعلى عنها فى الممارسة العملية داخل النظام الإعلامى، وهو الأمر الذى لم تستطع أى من النظريات أو التصنيفات

السابقة أن تقدمه لنا، فهي لم تتمكن على الأقل من تقديم المعايير أو المحددات أو المقاييس التي نستطيع أن نقيم بها النظام الإعلامي في مجتمع ما وإن نصنفه تحت أى من المسميات السابقة، أن هذه النظريات تفتقر إلى الآلية اللازمة لوصف وتحليل أنظمة الإعلام القائمة اليوم، خصوصاً وأنه تنتشر في هذه الأيام نظم إعلامية مختلطة<sup>(٤)</sup>، خاصة في الدول النامية، حيث تتعايش داخل النظام الإعلامي الواحد السمات السلطوية بجانب السمات الديمقراطية، سواء في أنماط ملكية وسائل الإعلام أو في محاسبة هذه الوسائل أو في درجة الحرية المسموح بها لها.

وقد سبق أن عالجت موضوع الأنظمة الإعلامية في كتاب لي بعنوان: النظم الصحفية في الوطن العربي؛ حيث اقترحت نموذجاً للأنظمة الإعلامية يقوم على أساس وجود ثلاث أنظمة إعلامية هي النظام الإعلامي السلطوى والنظام الإعلامى الليبرالى والنظام الإعلامى الاشتراكى<sup>(٥)</sup>، وذلك على مستوى النظم الإعلامية الوطنية، أما على المستوى الدولى فقد عالجت الموضوع في كتاب آخر لى، واقترحت نموذجاً يقوم على ثنائية النظام الإعلامى الدولى، بين النظام الإعلامى الغربى (الليبرالى) والنظام الإعلامى الشرقى (الاشتراكى) وأكدت أن بناء هذا النظام يقوم على وجود قطب مهمين على مجموعة الدول التى تنتمى إلى كل نظام، وذلك فى ثنائية أخرى تقوم على الهيمنة من جانب الدولة القطب والتبعية من جانب الدول الأخرى ثم تحول النظام الإعلامى الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية تسعينيات القرن الماضى من الطابع الثنائى إلى هيمنة القطب الواحد، الذى يتمثل فى النظام الإعلامى الغربى الليبرالى، والذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٦)</sup>.

وقد قمنا بتطوير جذرى فى النموذج الذى سبق أن قدمناه فى مؤلفاتنا السابقة للنظم الإعلامية، ونقترح فى هذا الكتاب نموذجاً مطوراً يقوم على أساس وجود نظامين إعلاميين فقط هما النظام الإعلامى السلطوى، والنظام الإعلامى الديمقراطى، وذلك على النحو الذى تفصله فى الصفحات التالية.

## ١ - النظام الإعلامي السلطوي:

هو أقدم الأنظمة الإعلامية، وقد عرفته البشرية في فترة مبكرة من نشأتها، ولعل ظهوره ترافق مع ظهور كل من المجتمعات البشرية والسلطة معاً، وهو ما يعنى أن النظم الإعلامية السلطوية وجدت في مرحلة الإعلام الشفهي ومرحلة الإعلام الخطي، ولم يرتبط ظهورها كما يتصور البعض بمرحلة الإعلام الطباعي وظهور وسائل الإعلام الجماهيرية، فقد وجدت الأنظمة الإعلامية السلطوية واستمرت فترة طويلة من التاريخ في ظل الإعلام المباشر، وهي بذلك تعتبر من أقدم النظم الإعلامية من الناحية التاريخية<sup>(٧)</sup>.

وقد ظل النظام الإعلامي السلطوي مسيطراً على المجتمعات البشرية طوال فترة الإعلام الشفهي والإعلام المخطوط وكذلك خلال زمن غير قصير من بداية مرحلة الإعلام المطبوع منذ اختراع المطبعة على يد يوحنا جوتنبرج في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي<sup>(٨)</sup>، وقد عانت من سطوة هذا النظام الكتب المطبوعة أولاً ثم تلتها الصحف التي بدأت بالظهور في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في غرب أوروبا<sup>(٩)</sup>، وقد ظل هذا النظام الإعلامي السلطوي يتحكم في الصحافة طوال قرنين كاملين، أي منذ ظهور الصحافة في نهاية القرن السادس عشر حتى قيام الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث بدأت الإرهاصات الأولى للنظام الإعلامي الديمقراطي<sup>(١٠)</sup>.

ويلاحظ أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام الإلكترونية كالراديو والتلفزيون والفضائيات والإنترنت ظهرت تباعاً في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت كان قد حل فيه النظام الإعلامي الديمقراطي مكان النظام الإعلامي السلطوي في هذه المجتمعات، لذلك فلم تعان من المصاعب والقيود التي شهدتها صحافة هذه الدول في بداية نشأتها<sup>(١١)</sup>، ولكن هذا لا ينسينا أن الإعلام الإلكتروني وجد في مناطق شاسعة من العالم خاصة فيما كان يسمى إلى وقت قريب بالعالم الثاني (الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية) والعالم الثالث (الدول النامية) في ظل سيطرة النظام الإعلامي السلطوي، وهو يخضع لذات القيود التي

تخضع لها بقية وسائل الإعلام المطبوعة، إضافة إلى الإعلام المباشر في هذه المجتمعات.

ونحن نقيم التجربة الإعلامية للدول الاشتراكية باعتبارها أحد التطبيقات المتميزة للنظام الإعلامى السلطوى، وبذلك لا يجب النظر إليها باعتبارها نظامياً إعلامياً مستقلاً رغم ثرائها الأيديولوجى.

## ٢ - النظام الإعلامى الديمقراطى:

لا يمكن اختزال النظام الإعلامى الديمقراطى فى الإعلام الليبرالى وحده، فالنظام الإعلامى الديمقراطى أقدم وأشمل من الإعلام الليبرالى، ذلك أن النظام الإعلامى الديمقراطى نشأ تاريخياً فى ظل كافة النظم السياسية الديمقراطية التى عرفتھا البشرية، سواء فى عصر الإعلام الشفهى أو الإعلام المخطوط أو الإعلام المطبوع أو الإعلام الإليكترونى، وأيضاً فى عصور الإعلام المباشر أو فى عصر الإعلام الجماهيرى.

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول بأن مدن اليونان القديمة عرفت ألواناً من الإعلام الديمقراطى، وكذلك عرفته بعض القبائل والشعوب القديمة والحديثة التى مارست ألواناً من النظم السياسية الطبيعية التى قامت على حرية اختيار الحاكم وعلى حق محاسبته<sup>(١٢)</sup>.

وإن كنا نعتزف بأن هذه التجارب كانت أشبه بالجزر الصغيرة المتناثرة فى وسط محيط سلطوى واسع يضم معظم المجتمعات البشرية ويمتد على مساحات كبيرة من التاريخ البشرى<sup>(١٣)</sup>.

ويظل الإعلام الليبرالى هو أبرز تطبيقات النظام الإعلامى الديمقراطى<sup>(١٤)</sup>.

## ٢ - نموذج لتحليل النظام الإعلامي

على ضوء تحديدنا لمفهوم كل من النظام الإعلامي السلطوي والنظام الإعلامي الديمقراطي والمبادئ التي يقوم عليها كل نظام منها، فقد توصلنا إلى بناء نموذج Model يسمح لنا بتوصيف دقيق لهوية النظام الإعلامي في مجتمع ما، وما إذا كان هذا النظام سلطوياً أو ديموقراطياً، ويقوم هذا النموذج على تحديد واضح لعدد من السمات أو المعايير التي يتميز بها النظام الإعلامي، وقد أوجزنا هذه المعايير في تسعة معايير يتم من خلالها تقييم النظام الإعلامي هي: نمط الملكية، وطرق البث أو الإصدار، والتأمين المالي، وحق ممارسة العمل الإعلامي، والجزاءات والعقوبات، والرقابة، وحق انتقاد نظام الحكم، وحق انتقاد رئيس الدولة وحق الحصول على المعلومات، ثم استعنا بعدد من المؤشرات ضمن كل معيار من المعايير التسعة حيث بلغت ٣٥ مؤشراً للدلالة على النظام الإعلامي السلطوي و١٦ مؤشراً للدلالة على النظام الإعلامي الديمقراطي، وفيما يلي البناء الفني لهذا النموذج المقترح؛ لتحليل النظام الإعلامي بهدف توصيفه وتحديد هويته، وذلك على النحو التالي:

## أولاً: نمط الملكية

النظام الإعلامي الديمقراطي المؤشرات	النظام الإعلامي السلطوي المؤشرات
١- الملكية الخاصة لكافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.	١- الملكية العامة لكافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية ومنع الملكية الخاصة.
٢- ملكية الدولة للإعلام الإذاعي والتلفزيوني مع ضمانات تشريعية لاستقلال هذا الإعلام عن التدخل الحكومي، والسماح للقطاع الخاص بالبحث الإذاعي والتلفزيوني إلى جانب الدولة.	٢- الملكية العامة لوسائل الإعلام الإذاعي والتلفزيوني والسماح بالملكية الخاصة في مجال الصحافة.
	٣- قصر ملكية الصحف على الشركات وعدم السماح بها للأفراد الطبيعيين.
	٤- السماح بالملكية الفردية في الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الفضائي ومنعها في الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الأرضي.

## ثانياً: طرق البث أو الإصدار

النظام الإعلامي الديمقراطي المؤشرات	النظام الإعلامي السلطوي المؤشرات
٣- إصدار الصحف غير مشروط بالحصول على الترخيص أو الإخطار المسبق.	٥- اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة.
٤- الخدمات الإذاعية والتلفزيونية تحتاج إلى تصريح حكومي لأسباب تكنولوجية غير سياسية.	٦- اشتراط الأخطار المسبق بالإصدار.

### ثالثاً: التأمين المالى

النظام الإعلامى الديمقراطى المؤشرات	النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات
٥- لا يشترط دفع تأمين مالى قبل الإصدار.	٧- اشتراط دفع تأمين مالى قبل الإصدار.
٦- اشتراط دفع تأمين مالى لضمان أداء الغرامات أو التعويضات.	

### رابعاً: حق ممارسة العمل الإعلامى

النظام الإعلامى الديمقراطى المؤشرات	النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات
٧- للمواطن الحق فى ممارسة العمل الإعلامى بغير شروط مسبقة، سوى تلك التى تضعها النقابات المهنية لحماية حقوق المتأمين إليها ولضمان مستوى تعليمى وأخلاقى ومهنى معين لمن يمارسون المهنة.	٨- اشتراط حصول المواطن على ترخيص من الحكومة أو الحزب الحاكم للسماح له بالعمل فى وسائل الإعلام.
	٩- للسلطة منع الإعلامى من مزاوله المهنة.
	١٠- للسلطة نقل الإعلامى إلى مهنة أخرى غير إعلامية.
	١١- للسلطة فصل الإعلامى.

## خامساً: الجزاءات والعقوبات

النظام الإعلامى الديمقراطى المؤشرات	النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات
٨- للقضاء وحده الحق فى توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين وعلى وسائل الإعلام.	١٢- للسلطات الإدارية توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين.
٩- القوانين لا تميز حسب الإعلاميين فى قضايا الرأى، وتكتفى بالغرامة والتعويض.	١٣- للسلطات الإدارية توقيع الجزاءات والعقوبات على الإعلاميين فى الإعلام الإذاعى والتلفزيونى فقط.
١٠- وسائل الإعلام حق طبيعى من حقوق الإنسان وليس من حق أية سلطة حتى السلطة القضائية غلق أو مصادرة وسيلة إعلامية إلا فى حالة وسائل إعلام الدولة المعادية فى الحرب.	١٤- الاستدعاء من قبل الأجهزة الأمنية.
	١٥- القوانين تميز حسب الإعلاميين فى قضايا الرأى إلى جانب الغرامة والتعويض.
	١٦- خطف الإعلاميين.
	١٧- اعتقال الإعلاميين بدون أذن قضائية.
	١٨- تعذيب الإعلاميين.
	١٩- الاعتداء على الإعلاميين (الضرب والإيذاء الجسدى والنفسى المؤقت).
	٢٠- اغتيال الإعلاميين.
	٢١- تلفيق القضايا ضد الإعلاميين.
	٢٢- للسلطة الإدارية حق مصادرة أو غلق وسائل الإعلام بشكل مؤقت أو دائم.

### سادساً: الرقابة

النظام الإعلامي الديمقراطي المؤشرات	النظام الإعلامي السلطوي المؤشرات
١١- يمنع القانون فرض الرقابة على وسائل الإعلام، سواء الرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر أو الإذاعة.	٢٣- للسلطة فرض رقابة سابقة على النشر أو الإذاعة.
	٢٤- للسلطة فرض رقابة لاحقة على النشر أو الإذاعة.
	٢٥- للسلطة تعيين أنصارها كرؤساء تحرير ورؤساء شبكات إذاعية وقنوات تلفزيونية وهم يقومون بدور الرقيب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

### سابعاً: حق انتقاد نظام الحكم

النظام الإعلامي الديمقراطي المؤشرات	النظام الإعلامي السلطوي المؤشرات
١٢- يسمح لوسائل الإعلام بنقد نظام الحكم على كافة مستوياته وفي كافة أنشطته.	٢٦- لا يسمح لوسائل الإعلام بنقد نظام الحكم.
	٢٧- يسمح لوسائل الإعلام بنقد مستويات أدنى من السلطة.
	٢٨- يسمح لوسائل الإعلام بنقد بعض الأنشطة التنفيذية للسلطة.
	٢٩- لا يسمح لوسائل الإعلام بنقد الأجهزة العسكرية والأمنية.

ثامناً: حق انتقاد رئيس الدولة

النظام الإعلامى الديمقراطى المؤشرات	النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات
١٣- يسمح لوسائل الإعلام بانتقاد رئيس الدولة.	٣٠- لا يسمح لوسائل الإعلام بانتقاد أداء رئيس الدولة.

تاسعاً: الحصول على المعلومات

النظام الإعلامى الديمقراطى المؤشرات	النظام الإعلامى السلطوى المؤشرات
١٤- إتاحة المعلومات للإعلاميين.	٣١- للسلطة حجب المعلومات عن وسائل الإعلام.
١٥- حق الإعلاميين فى مقاضاة المسؤولين الذين يجبرون المعلومات.	٣٢- للسلطة تقييد وصول الإعلاميين إلى المعلومات.
١٦- وجود تشريعات تضيق من المجالات التى يحق للسلطة فيها حجب المعلومات عن وسائل الإعلام لأسباب تتعلق بالأمن القومى ومصالح الوطن العليا.	٣٣- للسلطة منع بعض الإعلاميين من حضور بعض الفعاليات العامة.
	٣٤- وجود تشريعات تحمى حق السلطة فى حجب المعلومات، بهدف حماية الأمن الوطنى ومصالح الدولة العليا كما تراها السلطة.
	٣٥- لا توجد تشريعات تحاسب المسؤولين عن حجب المعلومات عن الإعلاميين.

## ٣ - النظام الإعلامي في التطبيق العملي

نلاحظ في التطبيق العملي أن النظام الإعلامي الديمقراطي، هو النظام الذي يوجد به نمطان من أنماط العلاقة بين السلطة والإعلام، وهما نمط الإعلام المراقب للسلطة ونمط الإعلام كسلطة، أما النظام الإعلامي السلطوي فهو النظام الذي يوجد به نمط الإعلام كأداة للسلطة، وبالطبع لا بد أن يوجد به في ذات الوقت نمط الإعلام المناوئ للسلطة. ولكن التطبيق العملي كشف عن نمط ثالث لا يمكن تجاهله، هو النظام الإعلامي المختلط، أي ذلك الذي توجد به سمات من النظام الإعلامي السلطوي وسمات أخرى من النظام الإعلامي الديمقراطي، وبالطبع فإن نسبة تواجد السمات تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروف هذا المجتمع، فأحياناً تزيد نسبة السمات السلطوية عن السمات الديمقراطية، وأحياناً أخرى تزيد نسبة السمات الديمقراطية عن السمات السلطوية.

ومن الملاحظ أن مثل هذه الأنظمة الإعلامية المختلطة تنتشر بصفة خاصة في دول العالم الثاني والثالث، وإن لوحظ التزايد المستمر والسريع للسمات الديمقراطية في دول العالم الثاني (روسيا ودول شرق أوروبا) في السنوات العشر الأخيرة في حين تنمو هذه السمات ببطء شديد في غالبية بلدان العالم الثالث<sup>(١٢)</sup>.

وهناك إشكالية تواجه عملية تحليل النظام الإعلامي في مجتمع ما، فهل من المحتم أن تتوافر كافة سمات نظام إعلامي ما حتى يكتسب هويته السلطوية أو الديمقراطية، أم أن هذه الهوية يمكن أن تكتسب بتوافر نسبة كبيرة من هذه السمات؟ على سبيل المثال إذا توافرت لمجتمع ما كافة سمات النظام الإعلامي الديمقراطي باستثناء سمة واحدة ولتكن عدم السماح بنقد رئيس الدولة، أو

فرض رقابة سابقة على النشر أو الإذاعة أو منع الأفراد الطبيعيين من حق تملك أو إصدار وسائل الإعلام، أو إعطاء السلطات الإدارية حق محاسبة وسائل الإعلام وتوقيع العقاب عليها، ففي حالة وجود سمة واحدة من هذه السمات السلطوية في نظام إعلامي ما هل يمكن اعتباره نظاماً إعلامياً ديمقراطياً؟

إن الرأي الذي نميل إليه ينطلق من اعتبار سمات أى نظام إعلامي إنما هي عناصر مكونة له، وجود كل منها يكمل الآخر في بناء محكم، فإذا فقد عنصر منها اختل نظام هذا البناء وأصبح قابلاً للانهيار وبالتالي فقد هويته وملامحه التي تميزه عن غيره، وعلى سبيل المثال فإن توافرت لمجتمع ما كافة سمات النظام الإعلامي الديمقراطي ثم فرضت عليه رقابة سابقة أو لاحقة على النشر أو الإذاعة فقد هويته الديمقراطي حيث أن وجود هذه السمة السلطوية (الرقابة) سوف يمتد أثرها ليحد من فعالية كافة السمات الديمقراطية الأخرى كحق نقد نظام الحكم وحق نقد الحاكم وغيرها من الحقوق التي يوفرها النظام الديمقراطي لوسائل الإعلام.

لذلك لم نعتبر النظام الإعلامي الذي تختلط فيه السمات السلطوية مع السمات الديمقراطية نظاماً إعلامياً مستقلاً شأنه في ذلك شأن النظام الإعلامي السلطوي والنظام الإعلامي الديمقراطي، نحن فقط نرصد وجود هذا الاختلاط في السمات، ولكن يبقى التحليل النهائي لكل نظام إعلامي يقوم على وجود نظامين إعلاميين فقط وهما النظام الإعلامي السلطوي والنظام الإعلامي الديمقراطي، وأن وجود سمات ديمقراطية في النظم السلطوية هو مجرد تجميل لصورة النظام السلطوي لا أكثر ولا أقل.

## هوامش الفصل السادس

- ١- جون ميريل: الإعلام وسيلة ورسالة، ص ٢٣٦-٢٣٨.
- 2- Davison . Philips, Boylan . James Frederick T.C.: Mass Media Systems and Effect. Holt. Rinehurt and Winston. New York. 3rd Edition. 1998. P.P. 47-59.
- 3- Rowlands P.H.: Communication and Change. P.P. 17-21.
- ٤- جون مارتن وانجو جروفر شوردري: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١، ص ٤٨، ٤٩.
- ٥- فاروق أبو زيد: النظم الصحفية في الوطن العربي، عالم الكتب القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ٦- فاروق أبو زيد: انهيار النظام الإعلامي الدولي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- 7- Laski . Harold: The Rise of European Liberalism. P.P. 72-78.
- 8- Smith . Anthony: Goodbye Gutenberg. P.P. 24-27.
- 9- Steinberg . S.H.: Five Hundred Years of Printing. P.P. 192-195.
- 10- Benes . Edward: Democracy. P.P. 46-49.
- 11- Folk . Hugh: Impact of Computers on Communica-tion. P.P. 18-21.
- 12- Thomon . Pavid: Political Ideas: P.P. 162-167.
- 13- Alfred . John: Communication and Freedom. Longman. London. 2006. P.P. 122-127.
- 14- Altschull . Herbert: Agents of Power. The Role of The News Media in Human Affairs. Longman. New York. London. 3rd Edition. 2006. P.P. 147-149.